# نحو دور للسياسات التجارية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الاتحاد الأوروبي

**ط د. عبد الكامل بالحبيب**
جامعة محمد خيضر، بسكرة -الجزائر
*abdelkamel-belahbib@univ-eloued.dz*

# *Towards a role for trade policies in protection of the environment and achieving sustainable development with reference to the European Union*

*BELAHBIB Abdelkamel*
*University of mohamed khaider- biskra; Algeria*

*Received:2017 Accepted: 2017 Published: 2017*

**ملخص:**

تزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والمشاكل التي تعاني منها، هذا الاهتمام ركز على عدة جوانب منها الأسباب ومظاهر تدهور البيئة، والنتائج، وكذا محاولة تقديم عدة حلول للحد من الظاهرة، كل حسب وجهة نظره، وكثيرون أرجعوا سبب التدهور البيئي إلى النمو في النشاط الاقتصادي؛ حيث يتناول هذا البحث العلاقة بين كل من السياسات التجارية والتنمية المستدامة من خلال البعد البيئي، بدءا بالتأصيل النظري للعلاقة بين نشاط التجارة الدولية والبيئة، والآراء المختلفة حول التأثير الإيجابي والسلبي، وكذا مفهوم التنمية المستدامة، إضافة إلى حماية البيئة في ظل الاتفاقيات الدولية والمنظمة العالمية للتجارة، وكذا جهودها لاحتواء الآثار السلبية الممكنة لتحرير التجارة على البيئة العالمية، كما تناول البحث موضوع إدراج المعايير البيئية كأدوات للسياسة التجارية، من أجل جعل نشاط التجارة الدولية يهدف إلى المحافظة على البيئة وترقيتها، حيث ركزنا على معيار إيزو 14001 والمواصفة الأوروبية EMAS،

**الكلمات المفتاحية:** السياسات التجارية، البيئة، التنمية المستدامة، الاتحاد الأوروبي.

**Abstract :**

*The global concern about the issues and the problems of ecology has increased. This concern focuses on many points as causes and aspects of ecological deterioration , its results and attempts to find solutions to this phenomenon . There are many points of view, but many people think that the reason behind the environmental degradation is the economic activity. This research deals with the link between trade policies and sustainable development in relation to the ecological dimension starting with the theoretical rooting of the relation between the activity of the international trade and ecology; the different opinions about the positive and the negative influence , the definition of sustainable development , the preservation of ecology considering the international conventions and World Trade Organization as well as its efforts to diminish the negative effects of world trade liberalization on global ecology. Also this research tackles the insertion of the ecological standards as tools for trade policy in order to make the activity of international trade aims at preserving and promoting ecology focusing on ISO s standard 14001 as well as the European standard EMAS.*

***Key words:*** *trade policies, environment, sustainable development, European Union.*

**تمهيد:**

تم التوصل إلى اتفاقية حول التعريفات الجمركية والقواعد المنظمة لحركة التجارة الدولية من مبدأ كون التجارة الدولية محرك للنمو الاقتصادي في 20 أكتوبر سنة 1947 ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1948، تحت مسمى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وبعدها تم عقد العديد من الجولات التفاوضية إلى غاية حوالي نصف قرن توجت بميلاد المنظمة العالمية للتجارة أُعلن ذلك في البيان الختامي لجولة أوروغواي في مراكش سنة 1994. والتي كلفت بمهمة قيادة وإدارة النظام التجاري العالمي، نظام يتميز بالحرية والتحرير المتزايد للتجارة الدولية بين دول العالم وفك كل القيود التي قد تحول دون قيام شروط التبادل الدولي.

شملت الموضوعات التي تناولتها المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقيات والمنظمات التجارية العالمية جل نواحي الحياة الاقتصادية، رغم هذا وفي ظل ازدياد التدهور البيئي العالمي ونمو الوعي بذلك؛ فقد أثير جدل كبير حول تأثير العلاقات التجارية الدولية على البيئة؛ حيث إنه و في ظل سعي الكثير من البلدان إلى زيادة قدراتها التصديرية عن طريق زيادة الإنتاج أو عن طريق زيادة استخراج المواد الأولية قد تقوم بأنشطة تضر بالبيئة، كزيادة انبعاثات التلوث أو القضاء على الحياة البرية مثلا؛ وهذا من شأنه أن يضر بظروف الحياة البشرية ومستقبل وحق الأجيال القادمة في بيئة صحية آمنة.

في ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية البحث فيما يلي:

- كيف يمكن للسياسات التجارية بأدواتها المختلفة أن تساهم في حماية البيئة العالمية و تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على الإشكالية قسمنا بحثنا إلى ثلاث محاور أساسية؛ حيث تناولنا في المحور الأول التأصيل النظري للعلاقة ما بين نشاط التجارة الدولية والبيئة، وفي المحور الثاني تناولنا أهم الجهود المبذولة لحماية البيئة من خلال المؤتمرات والاتفاقات والمنظمة العالمية للتجارة، وفي المحور الثالث تناولنا مسألة إدراج البيئة في السياسات التجارية من خلال المعايير والمواصفات البيئية مع الإشارة إلى حالة الاتحاد الأوروبي.

**أولا: اطار نظري حول تأصيل العلاقة بين التجارة والبيئة**

1. **التأصيل النظري للعلاقة ما بين التجارة والبيئة**

يرجع اهتمام الفكر الاقتصادي بقضايا البيئة إلى مطلع القرن التاسع عشر، وخاصة الى إسهامات رواد الفكر الكلاسيكي الأرثودوكسي. فقد تم وصف المشكلة الاقتصادية منذ البداية بأنها مشكلة ندرة، أي أن الموارد الاقتصادية ذات طابع محدود نسبيا، وأنها لا تكفي لإشباع الحاجات المتعددة، كما تم وصف هذه المواد بأنها موارد اقتصادية Economic Resources، وليست موارد حرة Free Resources، ولقد لعب كل من ديفيد

ريكاردو David Ricardo، وروبرت مالتوس Robert Maltus دورا رئيسيا في تسليط الضوء على هذا الجانب، خاصة محدودية الموارد والأرض الزراعية في مواجهة التزايد السكاني.[1]

إلا أنه ورغم أن موضوع الارتباط ما بين الانتاج والبيئة أو بين الاقتصاد بصفة عامة والبيئة قد تم تناوله في عدة دراسات من قبل المفكرين والباحثين والمهتمين بالسياسات الاقتصادية ومن قبل بعض المنظمات منذ فترة طويلة نوعا ما، وبُينت في شكل توصيات كيف يمكن أن يخدم النشاط الاقتصادي البيئة محليا أو دوليا، إلا أن موضوع الارتباط بين نشاط التجارة الدولية والبيئة هو موضوع حديث نسبيا، بدأ يزداد الاهتمام به أكثر بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

حيث إنه كانت عدة دراسات حاولت أن تؤصل وتنظر للعلاقة أو الأثر للتجارة الدولية على البيئة، ومن بينها ما يلي:

- ✓ يمكن القول بأن الارتباط بين التجارة الدولية والبيئة هو في حقيقة الأمر ارتباط غير مباشر؛ حيث إن التجارة في حد ذاتها لا تلوث البيئة، إلا أنه من ناحية أخرى فإن التوسع المستمر في التجارة الدولية ومن ثم في الانتاج والاقتصاد العالميين يمكن أن يستمر على حساب تدهور البيئة العالمية؛ بمعنى أن التوسع المتوقع في التجارة العالمية بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سوف يترتب عليه المزيد من الانتاج والاستهلاك غير المستدام Unsustainable Production And Consumption.[2]
- ✓ هناك علاقة وطيدة بين التجارة والبيئة، لأن كل الأنشطة الاقتصادية تعتمد على البيئة، لأنها تحتاج وتستعمل مقدرات الطبيعة (المعادن والفلزات، التربة، الغابات، صيد الأسماك...)، تحتاج الانشطة الاقتصادية أيضا للطاقة التي تجدها في الطبيعة، كما أن أنشطة التصدير تستجيب للطلب المتزايد في الأسواق بالاستغلال المتزايد لموارد البيئة.[3]
- ✓ تنشأ العلاقة بين التجارة والبيئة من كون أن التجارة هي في الأساس تبادل للسلع والخدمات بسبل مختلفة بين الأفراد، والمجموعات والأقاليم، والدول، وهي تتأثر بالموارد الطبيعية، والبيئية، وتؤثر فيهما، وبالتالي فكل الانشطة الاقتصادية تعتمد على البيئة، والتي هي اساس المواد الأولية التي تدخل في الإنتاج، كما أن النفايات الناتجة عن النشاطات الاقتصادية تؤثر في البيئة، وعلى الجانب الآخر تتأثر التجارة بالمخاوف المتعلقة بالبيئة؛ ذلك أن حركة التجارة تتأثر بقواعد السوق التي تنادي بمنتجات نظيفة، أو صديقة للبيئة.[4]
- ✓ الترابط بين تعاظم حجم التجارة الدولية والبيئة ترابط غير مباشر، حيث إن التجارة في حد ذاتها لا تلوث البيئة، إلا أن من شأن توسعها المستمر، في غياب الاحتياطات البيئية، أن يتسبب في مزيد من الإجهاد البيئي، وارتفاع درجة التلوث، وتبديد الموارد الاقتصادية، وحرمان الأجيال القادمة من نصيبها من المقدرات الاقتصادية.[5]

ومن خلال هذه الدراسات التي تربط وتبحث عن العلاقة ما بين نشاط التجارة الدولية والبيئة، نلاحظ كما ذكرنا حداثة الموضوع بالنسبة لفترة تناوله رغم أهميته؛ أي أن قطاع التجارة الدولية دائما كان يتم توجيهه أو محاولة استغلاله لتحقيق النمو الكمي أو المادي للمجتمع. حيث إن البعض يبرر عدم اهتمام المفكرين الأوائل بموضوع التجارة والبيئة يرجع إلى أن العالم لم يشهد أزمات وكوارث بيئية خلال عهدهم، وحتى في فترة ما بعد الحرب والتي شهدت نشاطا وغزارة في الانتاج الفكري الاقتصادي لم يول الموضوع أهمية، للسبب السابق، اضافة إلى تركيزهم على حل مشكلات التنمية وإعادة الاعمار والتمويل.

**2- التوجهات المختلفة في تحليل أثر التجارة الدولية على البيئة**

رغم أن أغلب الاقتصاديين يرون أو يعتقدون بفائدة التجارة الدولية والانفتاح الاقتصادي والتجاري على التنمية الاقتصادية للبلد، بما فيها مستوى معيشة ورفاهية الفرد، إلا أنه ظهر تياران اثنان فيما تعلق بأثر الانفتاح التجاري على البيئة، حيث إن التيار الأول يعتقد أن للتوسع والانفتاح التجاري أثر إيجابي على البيئة، والتيار الثاني يعتقد العكس و يتشاءم من ذلك، بمعنى يعتقد أن الأثر سيكون سلبيا للانفتاح التجاري على البيئة، وهذا ما سنتناوله فيا يلي؛

**2-1 دعاة الأثر الإيجابي للتجارة على البيئة:** يسود هذا التيار اعتقاد أنه توجد علاقة إيجابية بين التجارة الخارجية والبيئة، حيث إن الدولة التي تنفتح على التجارة الخارجية سيكون له أثر ايجابي على البيئة من خلال تهيئة أفضل الآليات اللازمة لحمايتها، في حين أن الحماية قد تقلل هذه الفرص، ويستدل هؤلاء إلى أن حرية التجارة تتيح للدول فرصا أكبر للتصدير، ومن ثم الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة ومن ثم تحسين نوعية البيئة، إذ توجد دالة موجبة بين معدلات التنمية ومستويات المعيشة والمستويات البيئية، ويستدلون بذلك بارتفاع التقدير لقيمة المقومات البيئية لدى الدول المتقدمة مقارنة بغيرها من الدول الأخر،[6] كما أن دعاة هذا الطرح يرون أن تحرير التجارة الخارجية يتيح الحصول على تكنولوجيا جد متطورة وعالية الدقة و في نفس الوقت تكون نظيفة ومنظفة للبيئة.

فحسب هؤلاء فإن زيادة تحرير الاقتصاد والتوسع العالمي في تحرير التجارة الدولية وما صاحبهما من انتشار للوعي البيئي لدى صناع القرار والمجتمع، يؤدي إلى زيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات، مع رفع مستوى رفاهية المستهلك مما يجعله أكثر اهتماما بالاستهلاك العقلاني والصديق للبيئة.

**2-2 دعاة الأثر السلبي للتجارة الدولية على البيئة:**

على عكس ما سبق، هناك تيار يرى أن نمو نشاط التجارة الدولية في العالم سيؤدي إلى تدهور البيئة وإلحاق آثار وخيمة بها. ومن بين تحليلاتهم للظاهرة نجد الآراء التالية:

❖ سياسة الانفتاح التجاري ستؤدي إلى نقل آثار السياسات والتدابير البيئية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وعن طريقه ينتقل التلوث الصناعي إلى هذه الأخيرة، ومن ثم تصبح هذه التدابير تدابير مدمرة للبيئة. كما أن تحرير التجارة بوسائله المستخدمة (جلب العملة الصعبة) قد يسيل لعاب مسئولي الدول النامية التي تسعى إلى الحصول على مكاسب من هذا التحرير بشتى الوسائل، حتى على حساب مصالحهم، فقد أدى إلى إقدام الدول النامية على اقتلاع الغابات والأشجار من أجل الزارعة أو الرعي طمعا في تصدير الخشب والمنتجات الحيوانية، وهذا ما حصل فعلا في تايلنديا وغانا.[7]

❖ كما أن الاقتصاديون نجدهم قلقون من المعارضة غير المنطقية أحيانا ومن البيانات التي يصدرها أنصار البيئة، سواء تجاه تحرير التجارة الدولية أو تجاه الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT)، فالخلاف بين أنصار تحرير التجارة وأنصار البيئة أمر حتمي، ذلك أنه كثيرا ما يصطدم أو يتعارض السعي إلى تحقيق مكاسب من تحرير التجارة الخارجية مع أهداف ومساعي حماية البيئة، وهذا الصراع آخذ في الازدياد مع محاولة القائمين على أنشطة التجارة فتح أسواق جديدة وخالية من التدخل الحكومي، والاختلاف الفلسفي أيضا يكمن في كون أنصار البيئة يطابون بحماية وترك الحياة البرية تسير تلقائيا كما هي، في حين أن أغلب الدراسات والنشاطات الاقتصادية تنظر إلى المقدرات الطبيعية أو البيئية على أنها موجودة لخدمة الانسان في أي زمان ومكان [8].

مما سبق نجد أن بعض المدافعين عن البيئة يرون أن التوسع والانفتاح العالمي في التجارة الدولية سوف يخلق مستوى أكبر في الطلب وشدة المنافسة؛ مما يدفع بالمؤسسات إلى استنزاف أكبر للطبيعة لتغطية الطلب واستعمال مفرط للمبيدات والأسمدة الكيميائية، وتوسعا أكبر في استغلال المساحات الغابية والزراعية وغير الزراعية، مما يقضي على الغطاء النباتي والتنوع الحيواني بسبب النقص في مساحة الوسط الذي يعيش فيه.

**3- البيئة والتنمية المستدامة**

**3-1 مفهوم البيئة:** بالرجوع إلى الأصل اللغوي لكلمة بيئة نجدها تعود إلى الجذر (بوأ) الذي أُخذ منه الفعل الماضي (باء)، كما جاء في معجم لسان العرب لابن منظور، باء إلى الشيء أي رجع إليه، وذكر المعجم معنيين قريبين من بعضهما لكلمة تبوأ:

الأول: إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه.

الثاني: بمعنى النزول والإقامة[9].

أما المفهوم الاصطلاحي للبيئة فهو متعدد الأوجه إذ يختلف حسب الباحث أو التخصص أو الهيئة المصدرة له والسبب في ذلك يعود لاختلاف وجهات النظر والهدف من وراء ذلك، ونورد بعضها فيما يلي:

- ✓ وفقا لمؤتمر ستوكهولم المنعقد بالسويد تحت مظلة الأمم المتحدة سنة 1972 فإن للبيئة مفهوم واسع الاستعمال وشائع لدى الباحثين حيث تُعرف البيئة على أنها كل شيء يحيط بالإنسان.[10]
- ✓ البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الانسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر[11].
- ✓ أما منظمة الأمم المتحدة فكان تعريفها للبيئة على أساس أنها عبارة عن ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحيى فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل، وإن كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة و مترابطة.[12]

مما سبق يمكن القول أن البيئة هي ذلك الوسط الفيزيائي والبيولوجي الذي يحيط بجميع الكائنات الحية بما فيها الإنسان، وتدور فيه علاقات تفاعلية بين الكائنات وهذا المحيط وبين الكائنات فيما بينها وفق نسق متناهي الانسجام، بحيث تؤثر و تتأثر فيما بينها.

2-3 **مفهوم التنمية المستدامة**: يعود أصل التسمية إلى اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة التي أعدت تقريرها سنة 1987، و الموسوم بـ "مستقبلنا المشترك" أو "تقرير برونتلاند" (Brundtland report) نسبة إلى رئيسة اللجنة و التي هي رئيسة وزراء النرويج أنذاك "غرو هارلم برونتلاند"، حيث يُعتبر معدوا التقرير أول من استعمل مصطلحا للتنمية مقرونا بالدوام أو الاستدامة (sustainable development)، حيث نجد هناك ترجمتين أساسيتين؛ الأولى تتبنى مصطلح التنمية المستدامة والثانية التنمية المستديمة، إلا أنه نجد لهما نفس الغاية من الاستعمال. وفيما يلي بعض التعاريف التي تحاول شرح مفهوم التنمية المستدامة:

- ✓ التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها[13] ؛
- ✓ أما مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي أُنعقد في ريوديجانيرو سنة 1992 عرف التنمية المستدامة بأنها: ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة، بل تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية [14].
- ✓ هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي، والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام من الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا .[15]

مما سبق يمكن القول أن مفهوم التنمية المستدامة يتلخص في السعي نحو تحقيق جميع متطلبات الجيل الحاضر دونما أي مساس بقدرة و كفاءة الأجيال القادمة نحو تلبية متطلباتها وحاجياتها، أي أن كل البشر شركاء في هذا الكون حاضرا ومستقبلا.

3-3 **خصائص التنمية المستدامة**: وتتلخص أهم سماتها فيما يلي:[16]

- ✓ التنمية المستدامة تتميز عن التنمية في كونها أشد تداخلا وتعقيدا، خاصة ما تعلق بالقضايا الطبيعية والاجتماعية؛
- ✓ تسعى أساسا إلى تلبية متطلبات أكثر الطبقات فقرا، وتستهدف الفقر على مستوى العالم؛
- ✓ تسعى إلى تطوير الجوانب الثقافية للشعوب مع الحرص على الإبقاء على حضارة وخصوصيات كل مجتمع؛
- ✓ عدم امكانية فصل عناصرها عن بعضها البعض، وذلك لشدة تداخلها وتأثيرها في بعضها البعض.

4-3 **متطلبات التنمية المستدامة**: لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية:

- ❖ نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار؛
- ❖ نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات؛
- ❖ نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها؛
- ❖ نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع؛
- ❖ نظام تكنولوجي: يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات؛
- ❖ نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية؛
- ❖ نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي؛
- ❖ نظام ثقافي: يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

5-3 **أبعاد التنمية المستدامة**: يمكن تلخيص أبعاد التنمية المستدامة في الجدول التالي:

| البعد الاقتصادي | البعد البيئي | البعد الاجتماعي |
|---|---|---|
| النمو الاقتصادي المستديم | النظم الايكولوجية | المساواة في التوزيع |
| كفاءة رأس المال | الطاقة | الحراك الاجتماعي |
| إشباع الحاجات الأساسية | التنوع البيولوجي | المشاركة الشعبية |
| العدالة الاقتصادية | الانتاجية البيولوجية | التنوع الثقافي |
| | القدرة على التكييف | استدامة المؤسسات |

**المصدر:** عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، عمان، الأردن، العدد 1، المجلد 35، جانفي 2008، ص 177.

البعد الاقتصادي يعني التمكن من إنتاج السلع والخدمات باستمرار مع المحافظة على التوازن ما بين الناتج العام والدين العام، و تجنب حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية المتبعة، أما البعد البيئي يسعى

للمحافظة على الموارد الطبيعية، وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد الناضبة وغير الناضبة، والمحافظة على التنوع الحيوي والتوازن البيئي وكفاءة التربة، وغيرها من عناصر النظام البيئي.

والبعد الاجتماعي يتمثل في تحقيق عدالة في توزيع الثروة، وتوفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي لمحتاجيها، مع وجود محاسبة ومراقبة سياسية ومشاركة شعبية في اتخاذ القرار.

3-6 **أهداف التنمية المستدامة:**

تسعى التنمية المستدامة إلى جملة من الأهداف جاءت من خلال النقاط التالية:[17]

- ✓ آن التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة، ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- ✓ مهما كانت غاية الإنسان، إلا أنه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فإن هدفه يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة؛
- ✓ هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أحسن توظيف في جميع الميادين؛
- ✓ نموذج يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

**ثانيا: حماية البيئة والتنمية المستدامة في الاتفاقات التجارية الدولية**

هناك عدد كبير من الاتفاقيات التجارية الدولية متعددة الأطراف التي ربطت بين موضوعي التجارة البيئة، وسعت إلى التوفيق بينهما دونما تغليب لأحدهما على الآخر، سنحاول في هذا المحور الإشارة إلى بعضها والتي كان لها الأثر الظاهر في زيادة الاهتمام بالترابط بين الموضوعين:

1- **المؤتمرات:**

1-1 **مؤتمر استوكهولم للبيئة الإنسانية** 1972م: إعلان مؤتمر ستوكهولم يمثل أول استعراض دقيق للأثر البشري الشامل على البيئة، ويسعى في معظمه لتحقيق أهداف وغايات واسعة النطاق من حيث اتصالها بالسياسة البيئية قبل اتصالها بالمواقف المعيارية التفصيلية، ومع ذلك وفي أعقاب هذا المؤتمر زاد الوعي العالمي بالقضايا البيئية زيادة مشهودة، ومن أبرز نتائج هذا المؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP كهيئة دولية مختصة بشؤون البيئة، والذي يهتم بوضع مبادئ مؤتمر استوكهولم موضع التنفيذ وخاصة تلك التي تتعلق بمبدأ مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تصيب البيئة، وحث الدول على الدخول في معاهدات دولية تستهدف حماية البيئة.

2-1 **اللجنة العالمية للبيئة و التنمية** 1987م: أُنشأت تحت سقف هيئة الأمم المتحدة، وتُسمى أيضا لجنة برونتلاند، نسبة

إلى رئيستها رئيسة وزراء النرويج أنذاك، واشتهرت بإصدارها تقريرها سنة 1987م والموسوم بـ "مستقبلنا المشترك"، ويرجع الفضل لهذه اللجنة لشيوع وشرح مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة، وقد أكدت اللجنة في تقريرها وجوب الحد من معدلات النمو والاستهلاك، وضرورة إعطاء أولوية خاصة لفقراء العالم الأساسية، وإعادة النظر في طرق استخدام التكنولوجيا والنظم الاجتماعية التي تفرض حدودا على البيئة وتحد من قدرتها على تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على حد سواء، كما أكدت اللجنة على ترابط القضايا البيئية والتنمية الاقتصادية

1-3 **مؤتمر الأرض** 1992م: و يُسمى أيضا مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، عُقد في ريو دي جانيرو سنة 1992، وقد اقترح برنامج عمل للقرن الـ 21، يعتمد على تفعيل النظام الاقتصادي الدولي وتقويته، ويشدد على الارتباط بين التنمية المستدامة والتجارة والبيئة وتأكيد التعزيز المتبادل للسياسات البيئية والتجارية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما طالب المؤتمر بتوفير نظام تجاري عادل ومتعدد الأطراف بما يسمح للدول، خاصة النامية منها، بتحسين وتطوير هياكلها الاقتصادية، وإيجاد فرص أفضل لنفاذ سلعها إلى الأسواق، بتخفيض معدلات الحماية التجارية .

1-4 **القمة العالمية للتنمية المستدامة** 2002م: عُقدت في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا وبرعاية هيئة الأمم المتحدة، حيث أكدت وثمنت التوصيات التي خرج بهما مؤتمر الأرض بريو دي جانيرو بشأن ضرورة حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة. كما شددت القمة كذلك على تشجيع قيام نظام اقتصادي دولي داعم للتنمية المستدامة وتحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة، وضرورة عدم اتخاذ تدابير السياسة التجارية الموجهة لأغراض بيئية كوسيلة للممارسة تمييز تعسفي لا مبرر له، أو كتقييد مقنع يُفرض على التجارة الدولية .

2- **المنظمة العالمية للتجارة وقضايا البيئة**

2-1 **الخلفية التاريخية**: كان الهدف الرئيسي للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة عند نشأتها سنة 1947 هو تخفيض الرسوم الجمركية والحد من العوائق الجمركية وغير الجمركية، ولهذا لم تتطرق إلى البيئة كعامل مهم في أجنداتها، إضافة إلى سبب آخر أنذاك هو نقص الاهتمام و الوعي البيئي على الصعيد العالمي، إلى غاية سنة 1971 أين تم إنشاء مجموعة تُعنى بالتدابير البيئية والتجارة الدولية تجتمع بناءا على طلب الأطراف المتعاقدة، و في جولة طوكيو (1973-1979) تم تناول موضوع التدابير البيئية المتمثلة في المعايير البيئية واللوائح الفنية التي يمكن أن تكون عائقا أمام حركة التجارة الدولية، وتم التوصل إلى نتائج تضع اللوائح والمعايير بشكل شفاف وغير تمييزي، أو ما يُسمى ب "مدونة التوحيد القياسي".

أهم اختبار واجهته الاتفاقية فيما تعلق بالقضايا البيئية كان النزاع بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1991، عندما منعت الأخيرة الواردات المكسيكية من سمك التونة بسبب كون طريقة صيده تقتل نوعا من

الدلافين المحمية، وقضت الاتفاقية لصالح المكسيك بذريعة أن قواعد الجات تمنع وضع قيود على أساس طرق الإنتاج، مما أثار سخطا وصدمة لدى الكثيرين ضد الاتفاقية ومدى التزامها بالحفاظ على البيئة.

في سنة 1992 بدأت مجموعة تدابير البيئة والتجارة الدولية في عملها وركزت على أثار تدابير البيئة على كل من:

- ✓ التجارة الدولية؛
- ✓ العلاقة بين قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف والأحكام الواردة في اتفاقيات البيئة متعددة الأطراف التي تمس التجارة؛
- ✓ الشفافية في الأنظمة البيئية المحلية التي لها تأثير على التجارة.

2-2 **إنشاء لجنة التجارة والبيئة:**

بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995 لتحل محل الجات، ومسايرة للنسق العالمي فيما يخص زيادة وانتشار الوعي بالقضايا البيئية والاهتمام بها، أُنشأت لجنة التجارة والبيئة التابعة للمنظمة بموجب الإعلان الوزاري بمراكش بالمغرب في 15 أفريل 1994، ولتحل مكان مجموعة التدابير البيئية والتجارة الدولية مما يدل على اعتماد القضية البيئية في صلب عمل واهتمام المنظمة العالمية للتجارة.

حددت مرجعية القرار المنشئ للجنة التجارة والبيئة داخل المنظمة العالمية للتجارة مهام اللجنة في تحديد العلاقة بين أحكام النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف والاجراءات التجارية المتخذة لأغراض بيئية وتلك المتخذة بموجب الاتفاقات الدولية المعنية بالبيئة والعلاقة بين السياسات البيئية المتعلقة بالإجراءات البيئية ذات الآثار التجارية وأحكام النظام التجاري متعدد الأطراف، كما اختصت اللجنة بتحديد العلاقة يبن أحكام النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف والرسوم والضرائب المفروضة لأغراض بيئية والمتطلبات البيئية المتعلقة بالمنتجات وتتضمن المعايير والنظم الفنية والتعبئة والتغليف وإعادة الاستخدام[18].

هذا بالإضافة إلى جملة مهام أخرى أوكلت للجنة التجارة والبيئة، منها:

- ✓ العمل على الحد من آثار القيود البيئية لضمان نفاذ السلع والخدمات للأسواق وإزالة القيود الفنية تجاه التبادل التجاري والحد من آثارها؛
- ✓ العمل على عدالة وشفافية ووضوح المتطلبات البيئية والتدابير المتخذة لأغراض بيئية في ميدان التجارة الدولية؛
- ✓ البحث في تأثير التدابير البيئية على النفاذ إلى الأسواق، خاصة ما تعلق منه بسلع الدول النامية؛
- ✓ المساهمة والتعاون مع الهيئات الأخرى المختصة في الموضوعات البيئية مثلما تنص عليه المادة الخامسة من منظمة التجارة العالمية.

رغم هذا فإن الدول النامية كانت قد أبدت تخوفها من تحول هذه التدابير البيئية عوائق جديدة مقنّعة، خاصة

مع الموقف التنافسي الصعب لما لديها من سلع وخدمات، وضعف اجهزتها الانتاجية التي سوف تضطر لتحمل جهود اضافية لاستيفاء تلك التدابير الجديدة. ومن أجل تبديد هذه المخاوف تم التأكيد على المبدأ الثاني من إعلان ريو، والذي ينص على ضرورة تجنب اتخاذ الاجراءات البيئية الفردية والتي تقع خارج النطاق القانوني للدولة المستوردة، كما لا يزال هناك توافق في الآراء بأن ما حصل خلال مؤتمر سنغافورة هو الأساس المنطقي الوحيد للتعامل في المنظمة مع الاعتبارات البيئية[19].

وفي هذا الإطار يتعين على البلدان النامية وخاصة الأقل نموا أن تتجاوز المقاربة الحالية التي تتمثل في التصدي للإشكاليات المطروحة حسب طابع التأكد وحالة بحالة لاعتماد استراتيجية متكاملة واستشرافية تنطلق من دراسة الآثار المتوقعة للتراتيب البيئية على قدرة منتجاتها للنفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة والحد من الآثار السلبية للتراتيب و المعايير البيئية على اقتصادياتها[20].

2-3 **التدابير البيئية في إطار المنظمة العالمية للتجارة:**

2-3-1 **اتفاقية تطبيق تدابير الصحة و الصحة النباتية** SPS: حددت اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية التدابير الضرورية التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لحماية صحة وحياة البشر والحيوانات أو للمحافظة على النباتات من أية مخاطر لانتقال الأوبئة والأمراض أو الكائنات العضوية الناقلة لها عبر النباتات أو الحيوانات أو مشتقاتها أو المواد المضافة والملوثات والسموم في الأغذية أو المشروبات أو الأعلاف، وتسري هذه الاتفاقية على كافة تدابير حماية صحة الإنسان والنبات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التجارة الدولية ومنها كل القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية والمتطلبات والاجراءات ذات الصلة[21].

2-3-2 **اتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة الدولية** TBT: تمس العوائق الفنية أمام التجارة، وذلك وفقا للقواعد الدولية حيث تتضمن مواصفات المنتج، عمليات الإنتاج، الرموز ومتطلبات التغليف والعلامات، أما فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية التي لا تؤثر على مواصفات المنتج وجودة الانتاج فهي لا تخضع لهذه الاتفاقية، وجاءت هذه الاتفاقية كرغبة من طرف الأعضاء في تشجيع وضع المعايير الدولية و نظم تقييم المطابقة، كما جاء أيضا للتأكيد على أن اللوائح والمعايير التقنية لا تخلق عائقا أمام التجارة الدولية، كما اعتبرها الأعضاء على أنها وسيلة لنقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية[22]. فهذه الاتفاقية تقدم القواعد الفنية التي تتفق مع الأهداف والسياسات البيئية، وتؤكد على أنه ليس من حق أي دولة منع دولة أخرى من تطبيق المعايير التي تراها ضرورية في هذا الشأن، والهادفة إلى حماية صحة وحياة الأشخاص والحيوانات، والمحافظة على التنوع النباتي، وحماية البيئة، شرط أن لا تؤدي هذه المعايير إلى حدوث تمييز بين الدول أو تعرقل حركة التجارة الدولية.

2-3-3 **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات** GATS: حيث يتم إدراج الخدمات البيئية في قائمة الخدمات الملحقة بالاتفاقية

والمعتمدة على نظام تصنيف السلع المركزي بالأمم المتحدة، وتحتوي الخدمات البيئية على أربع فئات هي:

- ✓ الصرف الصحي؛
- ✓ التخلص من العادم Les échappements؛
- ✓ خدمات الحجر الصحي والخدمات المماثلة؛
- ✓ الخدمات الأخرى: حماية المسطحات، الضوضاء، ...إلخ[23].

رغم هذه الاتفاقيات إلا أنه هناك من يرى أن المنظمة العالمية للتجارة تقوم بتأثير سلبي على جهود حماية البيئة في إطار التجارة الدولية، من خلال قواعدها التي تحمي الدولة الأجنبية، خاصة عند سماحها بنفاذ سلع بعض الشركات الأجنبية رغم تعارضها مع السياسات البيئية الداخلية لبعض الدول سواء تعلق الأمر ببعض المنتجات أو بطرق انتاجها.

**ثالثا: إدراج المعايير البيئية في سياسات التجارة الدولية:**

يُقصد بالمعايير البيئية عموما: " تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات، سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها، أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها، وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجة أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها".[24] ومنه يمكن القول أن هناك عدة أنواع من المعايير أو الاشتراطات البيئية حسب الغاية من كل نوع، فمنها معايير تتعلق بنوعية البيئة، وأخرى تنظم عملية الإنتاج، ومعايير خاصة بالانبعاث، ومعايير تتعلق بخصائص المنتجات في حد ذاتها كمكوناتها الكيميائية وتعبئتها و تغليفها.

1- **نظام الادارة البيئية ايزو** 14000: سنتناول أحد أهم المعايير البيئية على الصعيد العالمي الذي تسعى المنظمات للحصول عليه قصد زيادة الجودة البيئية كشرط للتفوق في المنافسة العالمية، وهو نظام الادارة البيئية ايزو 14000.

1-1 **مفهومه:** مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس العالمية وفي ضوئها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام الإدارة البيئية، وقد اُعتمد النص الرسمي لهذه المواصفة بعد نشره عام 1996 لتمكين المنظمة من صياغة السياسة والأهداف مع الأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بالمتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية المهمة، وتطبق هذه المواصفة على أية منظمة تسعى إلى صياغة وتطبيق وتحسين نظام إدارتها والمطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة، وإقامة الدليل على شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية من قبل جهة خارجية، والتقرير والإعلان الذاتي للمطابقة مع المواصفة.[25] أي أنها مواصفة تحدد طريقة عمل المنظمات للحد من التلوث عن طريق تزويدها بعناصر نظام الادارة البيئية الفعالة بما يحقق توازنا في تحقيق أهدافها الاقتصادية والبيئية.

2-1 **المزايا:** من المزايا التي تنشأ من تطبيق هذه المواصفة ما يلي:

- ✓ زيادة في القدرات التنافسية لدى المؤسسة في ميدان التصدير إلى الخارج خاصة دول الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية في العالم من خلال ترشيد استعمالها كالطاقة والمياه والهواء النظيف؛

- ✓ تحسين وتعزيز صورة المؤسسة لدى كل المتعاملين مما يسهل عليها عملية الاتصال؛
- ✓ مطابقة التشريعات البيئية العالمية مما يسهل عملية تدويل النشاط؛
- ✓ كسب ود المستهلكين خاصة مع الوعي المستمر بضرورة تشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة.

3-1 **عناصر ايزو** 14000: ايزو 14000 هي مجموعة مواصفات صُممت للحفاظ على البيئة دون المساس بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة، وتنقسم عناصرها إلى قسمين؛ القسم الأول يتناول مجمل المواصفات الخاصة بتقويم المؤسسة، والقسم الثاني يتناول مجمل المواصفات الخاصة بتقويم المنتج؛ فالمواصفات القياسية الخاصة بتقويم المنظمة هي نظام الإدارة البيئية الايزو 14001 والايزو 14004، وسلسلة المواصفات الخاصة بالمراجعة البيئية (من الايزو 14010 حتى 14015 والايزو 19011)، وسلسلة المواصفات القياسية الخاصة بتقييم الأداء البيئي (من الايزو 14031 حتى 14036) أما مواصفات تقويم المنتج فهي سلسلة المواصفات القياسية الخاصة بالعلامات البيئية (الايزو 14020 حتى 14025)، وسلسلة المواصفات القياسية الخاصة بتقييم دورة حياة المنتج (الايزو 14040 حتى 14048) المواصفة القياسية الخاصة بالنواحي البيئية في المواصفات القياسية للمنتج 14026.[26]

4-1 **المتطلبات**: حتى تتمكن المؤسسة من الاستفادة جراء تبني نظام إدارة البيئة إيزو 14000 لابد لها من العمل على تلبية مجموعة المتطلبات التالية:[27]

- ✓ تبني السياسة البيئية بكل جوانبها؛
- ✓ التخطيط: يضم القضايا البيئية، المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى، الأهداف والغايات، برامج الإدارة البيئية؛
- ✓ التنفيذ والتشغيل: يضم الهيكلية والمسؤوليات، التدريب، الوعي، الأهلية، الاتصالات، توثيق نظام الإدارة البيئية، ضبط الوثائق، ضبط العمليات، الاستعداد والاستجابة للطوارئ؛
- ✓ التفحص وإجراءات التصحيح: تضم الفحص والقياس، حالات عدم المطابقة وإجراءات التصحيح والمنع، السجلات، تدقيق نظام الإدارة البيئية، مراجعة الإدارة.

2- **المواصفات الأوروبية**: EMAS

1-2 **تعريفها**: أظهر الاتحاد الأوروبي بسرعة سياسته الطوعية من خلال اقتراح تشريع غير إلزامي في مجال حماية البيئة، هذا التشريع الذي يطبق بصورة أكثر على المنتجات المستوردة، ففي 29 جوان 1993 أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي تشريعات تحت رقم 93/1836 تخص كيفية مساهمة المؤسسات الصناعية في نظام مشترك للإدارة والتدقيق البيئي يسمى إدارة البيئة ونظام التدقيق EMAS.

وفي سنة 2001 قام الاتحاد الأوروبي بمراجعة هذا التشريع، وفي أفريل 2001 أصدر النسخة الجديدة و المسماة

EMAS271/2001، فساعدت هذه النسخة على الاهتمام بالإدارة البيئية في تسيير المؤسسات وتدعيم التحسين المستمر للأداء البيئي، وبهذا أصبحت EMAS271/2001، تتابع من طرف جميع أصناف المؤسسات، غير أن متطلباتها الصارمة والشكوك حولها بسبب حدودها الإقليمية جعل المؤسسات تتجه نحو المواصفات الدولية ISO 14001.[28]

فالمواصفة الأوروبية EMAS تتشابه في بعض جوانبها مع المواصفة الدولية ISO 14001، من حيث طلب الإعلان على السياسة البيئية والتزام الإدارة العليا بتنفيذها واستمرار العمل على تحسين نظام الإدارة البيئية وكذلك اجراءات التدريب والتدقيق، مع ملاحظة كون المواصفة الأوروبية تركز على موقع المؤسسة في حين تهتم المواصفة الدولية تركز على المنتج وعمليات إنتاجه، مما يعطي انطباعا بكون المواصفة الأوروبية تناسب أكثر المؤسسات الإنتاجية خاصة الصناعية منها، في حين المواصفة الدولية قابلة للتطبيق في كل أنواع المؤسسات حتى الخدمية منها.

2-2 **التسجيل في مواصفة** EMAS: لحصول أي مؤسسة على شهادة مطابقة للمواصفة الأوروبية EMAS يتعين عليها المرور بعدة مراحل تبدأ بتحليل البيئة للتعرف على التأثيرات سواء المباشرة أو غير المباشرة، وبعدها تأتي عملية تحديد السياسة البيئية، أهداف تحسين الأداء البيئي، والبرامج الضرورية لتحقيق تلك الأهداف، وكل هذا يعني توضيح المهام والمسؤوليات وبعدها تأتي مرحلة التقييم والمراجعة الداخلية المستمرة للأداء البيئي، وبعدها يتم تحرير تقرير للأداء البيئي يسمى التصريح البيئي يوضح نتائج الأداء البيئي وتطورات المؤسسة للحد من التأثير البيئي، ويحتوي هذا التصريح على:[29]

- ✓ وصف للمؤسسة ونشاطاتها المحققة؛
- ✓ نتائج التقييم البيئي؛
- ✓ السياسة البيئية؛
- ✓ معطيات مختصرة توضح الأداء البيئي للمؤسسة؛
- ✓ البرنامج البيئي والنتائج المقفة؛
- ✓ اسم المدقق الخارجي وتاريخ نشر التقرير.

وفي المرحلة الأخيرة يتم اختيار مدقق خارجي للتدقيق في نتائج العمليات، و إذا ما وافق و صادق على نظام الإدارة البيئية تصبح المؤسسة مسجلة في سجل EMAS.

3-2 **المنافع من** EMAS: ويمكن للمؤسسة الاقتصادية الاستفادة من عديد المزايا التي تتيحها المواصفة الأوروبية، سواء على مستوى المؤسسة، محليا ودوليا، وفيما يلي أهم هذه المنافع:[30]

- ✓ تعزيز مصداقية وسمعة المؤسسة عن طريق اتباعها لنظام يتسم بالشفافية؛ وذلك عن طريق تبني التحسين المستمر للأداء البيئي وإصدار تقارير مستقلة، مما يعطي للمؤسسة فرص لزيادة العمل خاصة في الأسواق التي تعطي

أولوية لعمليات الإنتاج الخضراء، كما يساعدها وضع وسم EMAS في تسهيل عملية التسويق؛

- ✓ تعزيز نظام إدارة المخاطر والشؤون البيئية؛ وذلك عن طريق ضمان الامتثال التنظيمي الكامل للتشريعات البيئية والحد من الغرامات المتعلقة مخالفتها؛
- ✓ تعزيز الأداء البيئي والمالي لدى المؤسسة؛ وذل عن طريق تفعيل نظام إدارة بيئية عالي الجودة، وتحقيق كفاءة في إدارة الموارد ووفورات في التكاليف؛
- ✓ تعزيز نظام التحفيز والتمكين لدى الموظفين؛ وذلك عن طريق تحسين بيئة العمل، وتعزيز التزام الموظفين وخلق ولاء أكبر لروح الفريق.

كل هذه المزايا من شأنها تعزيز مكانة المؤسسة على المستوى العالمي وتساعدها بوجه خاص في اختراق الأسواق الدولية، خاصة الأوروبية منها.

4-2 **تطور التسجيل في المواصفة الأوروبية** EMAS:

من الشكل رقم (01) نلاحظ الزيادة المستمرة لعدد المؤسسات المسجلة ضمن المواصفة الأوروبية EMAS، حتى تجاوز عددها 9000 مؤسسة إلى غاية شهر أفريل من سنة 2017، وهذا يعود لزيادة انتشار الوعي بالمحافظة على البيئة إضافة إلى رغبة هذه المؤسسات في الاستفادة من المزايا التي تتيحها التسجيل في المواصفة والتي ذكرناها سالفا.

الشكل رقم (01): تطور عدد المؤسسات المسجلة في المواصفة الأوروبية EMAS

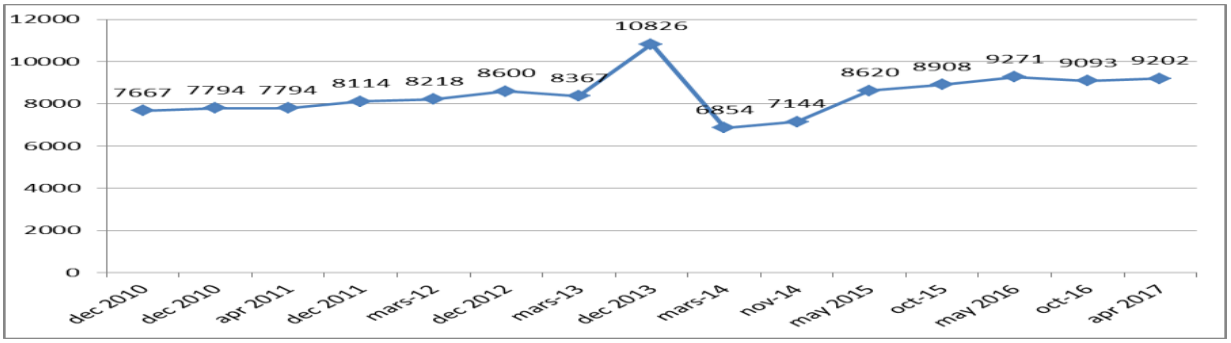


**Source:** European Commission, october 2017.

وفيما يلي نتناول بشيء من التفصيل عدد المؤسسات المدرجة في المواصفة حسب القطاعات، الخدمية والصناعية:

الشكل رقم (02): عدد المؤسسات الخدمية المسجل ضمن المواصفة الأوروبية EMAS حسب النشاط

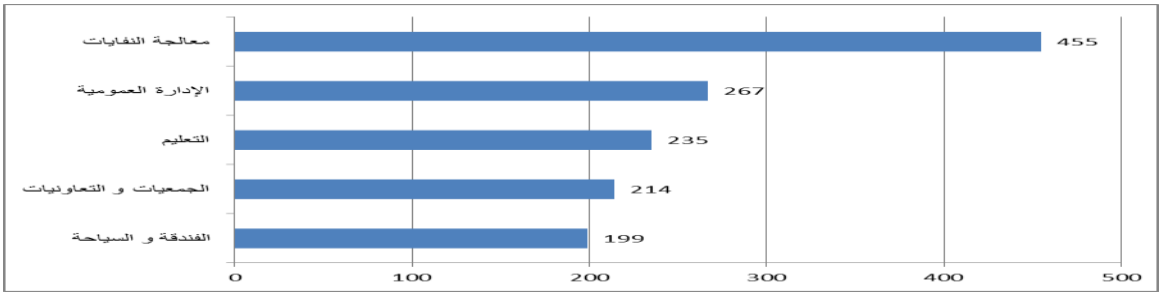


**Source:** European Commission, october 2017.

إلى غاية أكتوبر من سنة 2017 كان أكبر عدد من المؤسسات الخدمية المسجلة ضمن المواصفة الأوروبية تلك التي تمارس نشاط معالجة النفايات بحوالي 455 مؤسسة، ويرجع هذا إلى أهمية هذا النشاط وعلاقته المباشرة بالبيئة سواءا من حيث تخليصها من الملوثات أو من خلال طريقة معالجتها، تليها كل من مؤسسات الادارة العمومية والتعليم ثم الجمعيات والتعاونيات وأخيرا مؤسسات الفندقة والسياحة.

الشكل رقم (03): عدد المؤسسات الصناعية المسجل ضمن المواصفة الأوروبية EMAS حسب النشاط

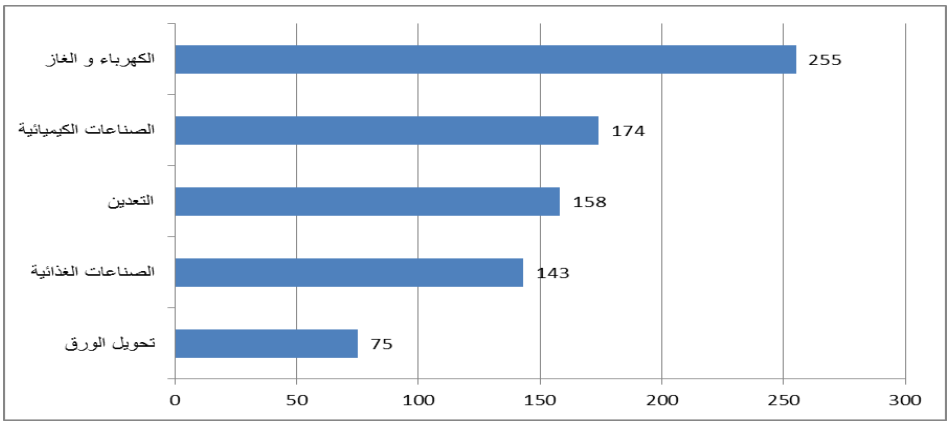


**Source:** European Commission, october 2017.

أما فيما يخص المؤسسات الإنتاجية فقد كانت أكبر حصة من التجيل تخص نشاط الكهرباء والغاز بـ 255 مؤسسة يليها نشاط الصناعات الكيميائية بـ 174 مؤسسة، ثم نشاط التعدين، فالصناعات الغذائية وتحويل الورق.

نلاحظ من الشكلين السابقين أنه ومن حيث عدد المؤسسات المسجلة في المواصفة الأوروبية؛ يتفوق قطاع الخدمات على قطاع الصناعة، ويرجع ذلك أساسا إلى كون القطاع الأول أقل ضررا على البيئة ولو كان ذلك نسبيا، وكون الأنشطة الإنتاجية للسلع أغلبها تؤدي إلى صدور انبعاثات وتنتج نفايات، يختلف ضررها حسب طرق الإنتاج المتبعة والمواد الأولية وغيرها، في حين هناك أنشطة خدمية لا تؤدي إلى كل ذلك.

الشكل رقم (04): نسبة المؤسسات المسجلة ضمن المواصفة الأوروبية EMAS حسب الحجم

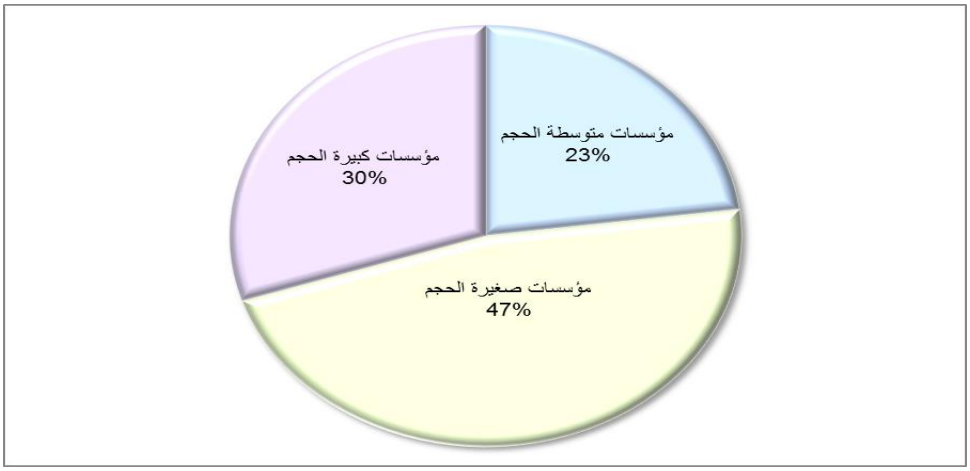


**Source:** European Commission, october 2017.

حسب اللجنة الأوروبية فإن المؤسسات صغيرة الحجم هي تلك التي يتراوح عدد موظفيها من أقل من عشرة إلى غاية 49 موظف، أما المؤسسات المتوسطة الحجم فهي تلك التي يتراوح عدد موظفيها من 50 موظفا إلى غاية 249 موظف، أما المؤسسات الكبيرة الحجم فهي تلك التي يتجاوز عدد موظفيها 250 موظف؛ وبالرجوع إلى الشكل رقم (04) نلاحظ النسبة الأكبر من التسجيل في المواصفة الأوروبية تعود إلى المؤسسات الصغيرة بنسبة قدرها 47%، ثم تليها المؤسسات متوسطة الحجم بنسبة 23%، فالمؤسسات الكبيرة الحجم بنسبة 30%؛ نفسر هذه الحالة بما يلي:

- ✓ بالرجوع إلى الشكلين (01) و (02) رأينا أن عدد المؤسسات الخدمية أكبر من الصناعية؛
- ✓ المؤسسات الصناعية تتطلب في العادة عدد موظفين أكبر من الخدمية؛
- ✓ المواصفة EMAS في البداية وقبل التعديلات كان يُعاب عنها كونها تناسب أكبر القطاع الخدمي.

**الخلاصة:**

مما سبق يمكن القول أنه ومع بداية القرن العشرين فرضت القضايا البيئية نفسها بقوة على كل المستويات وطنيا واقليميا وعالميا، وذلك بسبب تدهور البيئة إلى حدود خطيرة جدا، حيث صارت آثارها الوخيمة تهدد الحاضر قبل المستقبل لكل الكائنات الحية من انسان وحيوان ونبات، كما تسبب هذا في ازدياد الوعي البيئي على المستوى العالمي، ودفع بالخبراء للبحث في الظاهرة من حيث الأسباب والنتائج والعلاج أو الحلول، حيث نجد تيارا يرجع السبب إلى النشاط الاقتصادي بالدرجة الأولى.

وقد خلصنا إلى عدة نتائج، هذه أهمها:

❖ نمو وممارسة التجارة الدولية كنشاط اقتصادي لا يؤثر على البيئة ومستوى تدهورها بشكل مباشر، حيث إن التجارة في حد ذاتها لا تلوث البيئة، إلا أنه من ناحية أخرى فإن التوسع المستمر في التجارة الدولية ومن ثم في الانتاج والاقتصاد العالميين يمكن أن يستمر على حساب تدهور البيئة العالمية؛

❖ من أجل الحد من التأثيرات السلبية للتجارة الدولية على البيئة قامت المنظمة العالمية بإنشاء لجنة التجارة والبيئة عام 1994 والتي من أبرز مهامها تحديد العلاقة بين الأحكام الواردة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف والإجراءات التجارية المتخذة لأغراض بيئية، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأيضا تقوم اللجنة بضبط السياسات البيئية في إطار قطاع التجارة الخارجية والتي على جميع الدول الأعضاء التقيد بها. وحل النزاعات البيئية التي قد تنشأ في هذا المجال خاصة اتهام بعض الدول باستعمال السياسات البيئية كوسيلة حماية جديدة؛

❖ التوسع العالمي في تحرير التجارة الدولية وما صاحبها من انتشار للوعي البيئي لدى صناع القرار والمجتمع، يمكن أن يؤدي إلى زيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات، مع رفع مستوى رفاهية المستهلك مما يجعله أكثر اهتماما بالاستهلاك العقلاني والصديق للبيئة؛

❖ يتميز الاتحاد الأوروبي بكثرة الاتفاقات والاشتراطات والمعايير البيئية التي يفرضها على السلع القادمة منه أو التي تتحرك داخل حدوده؛ مما أدى في كثير من الأحيان إلى نشوب نزاعات داخل الأعضاء بسبب اتهام السياسات البيئية بكونها أسلوب حماية جديد. وأيضا كثيرا ما تشتكي الدول النامية من صعوبة ولوج صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي نظرا للقائمة الطويلة من الشروط البيئية المفروضة عليها؛

❖ المواصفة الأوروبية EMAS تتشابه في بعض جوانبها مع المواصفة الدولية ISO 14001، من حيث طلب الإعلان على السياسة البيئية والتزام الإدارة العليا بتنفيذها واستمرار العمل على تحسين نظام الإدارة البيئية وكذلك اجراءات التدريب والتدقيق، مع ملاحظة كون المواصفة الأوروبية تركز على موقع المؤسسة في حين تهتم المواصفة الدولية تركز على المنتج وعمليات إنتاجه؛

❖ المعايير البيئية في التجارة الدولية رغم كونها عبء محتمل على بعض المؤسسات، إلا أنها في نفس الوقت تمنح ميزة تنافسية من ناحيتين، الأولى: بعض الاعفاءات الممنوحة من السلطات المنظمة، والثانية: توسيع حجم السوق من خلال استقطاب ما يسمى بالمستهلكين الخضر الذين يبحثون عن منتجات ومؤسسات صديقة للبيئة.

كما يمكن الخروج ببعض التوصيات، منها:

❖ صار هناك وعي حقيقي بالقضايا البيئية على كافة الأصعدة محليا ودوليا، وعلى مستوى الأشخاص والمنظمات، وهو ما يُعد خطوة إيجابية، لكن بشرط أن لا يتم استخدام ذلك كقيود جديدة أمام حركة السلع والخدمات؛

❖ المعايير البيئية المدرجة في سياسات التجارة الدولية بإمكانها أن تحد بشكل كبير من التدهور البيئة العالمية وتساعد في الجهود المبذولة في ذلك، ولهذا تبقى هذه المعايير دائما محل بحث وتطوير قصد تفعيلها أكثر سواء من حيث الرقابة أو تأثيرها على البيئة العالمية؛

❖ على مؤسسات الدول النامية (ومنها الجزائر)، الاهتمام بإدراج العامل البيئي في الإدارة وتدريب الموظفين، والطلبة حتى يكون ذلك من تقاليد المؤسسات، مما يزيد من الفرص التصديرية نحو أسواق الدول المتطورة التي تتسم باشتراطات بيئية صارمة.

**الهوامش والإحالات:**

[1]-سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005، ص 303.

[2]-جلال عبد الفتاح الملاح، التجارة الدولية والبيئة (في إطار منظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية)، دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 4، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 7.

[3] - The United Nations Environment Programme And International Institute for Sustainable Development, (Environment and Trade), 2nd Edition, CANADA, 2005, p-p 3,2.

[4]- قويدري محمد، إشكالية تحرير التجارة الدولية وقضايا البيئة والتنمية المستدامة، بحوث اقتصادية عربية، العددان 53-54، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، شتاء- ربيع 2011، ص 09.

[5]- قويدري محمد، المرجع السابق، ص 09.

[6]-السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بلبح، تحرير التجارة الخارجية في دول العالم الثالث، الكتاب الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 203.

[7]- عبد العزيز عبدوس، سياسة الانفتاح التجاري، بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد: 08، 2010، ص 158.

[8] - Jagdish N.Bhagwati , The Case For Free Trade ; Environmentalists are wrong to fear the effects of free trade, Scientific American, Columbia University Academic Commons, November 1993, P 42

[9]- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات Iso 14000، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 93.

[10]- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2002، ص 12.

[11]- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، اياد بشير الحلبي، البيئة والفقر في البلدان العربية بين متضمنات السوق والاقتصاد الموجه، روافد للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 35.

[12]- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، مرجع سابق، ص 94.

[13] - World Commission on Environment and Development, Our Common Future, United Nations, 1987, P 41.

[14]- دوجلاس موسيشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، ط 1، الدار الدولية للإستشارات الثقافية، القاهرة، 6000، ص 12.

[15]- محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط 1، الاسكندرية، 2002، ص 93.

[16] -Edward B.Barbier, The concept of sustainable economic development, Environmental conservation, Cambridge University Press, U K, 2009, p 101.

[17] - زرنوج ياسمينة، إشكالية التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006.

[18] - صلاح الدين بوجلال، حماية البيئة داخل المنظمة العالمية للتجارة، مداخلة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري، جامعة سطيف 2، 09-10 ديسمبر 2013، ص 02.

[19] - صلاح الدين بوجلال، مرجع سابق، ص 07.

[20] - منية ابراهيم يوسفي، العلامة البيئية في علاقات بين التجارة والبيئة: التجربة التونسية، خطوات نحو الاستدامة، اجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة والبيئة، الجامعة العربية، القاهرة، نوفمبر 2007، ص 02.

[21] - محمد فايز بوشدوب، الحماية الدولية للبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1، 2013، ص 255.

[22] - خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية في ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف- مع الاشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارة غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص 114.

[23] - كمال ديب، منظمة التجارة العالمية والتحديات البيئية، دار الخلدونية، ط 1، 2015، الجزائر، ص 238-239.

[24] - بن عبد العزيز سفيان وبن عبد العزيز سمير، تأثير المعايير البيئية على تسويق منتجات الدول النامية في الأسواق الدولية، حالة المنتجات الجزائرية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 02، جامعة سيدي بلعباس، 2015، ص 231.

[25] - إبراهيم عبد الجليل السيد، الياس بيضون، الإدارة البيئية، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 121-122.

[26] - صبري مقيمح، الإدارة البيئية وتكنولوجيات الإنتاج الأنظف إمكانية التطبيق بالمؤسسة الصناعية الجزائرية دراسة حالة سوناطراك، مجلة البحوث والدراسات في العلوم الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد رقم 06، نوفمبر 2010، ص 05.

[27] - ميسر ابراهيم أحمد الجبوري، نظم إدارة الجودة، ط 1، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، العراق، 2008، ص 228.

[28] - زين الدين بروش وجابر دهيمي، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 22-23 نوفمبر 2011، ط 2، ص 651.

[29] - مشان عبد الكريم، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2013، ص 47.

[30] - https://ec.europa.eu/commission/index_en, 22/09/2015, 16.15.